هذه الرسالة الموسومة بإصابة الداهي شاكلة اعراب ان لم يجد الاهي وهي عبارة وقعت في موطأ امام دار الهجرة رضي الله عنه وهذه الرسالة من تحرير فارس البلاغه ومن لم يبلغ في حل المشكلات بلاغه العلامة الشهير والعالم النحرير من منحنا بوجوده الوهاب المنجي سيدي احمد بن سيدي اسمعيل البرزنجي احد علماء المدينة المنورة أبقى الله وجوده

آمين

﴿ويلي هذه الرسالة أجوبة على هذه الجملة لحضرة الاستاذ الفاضل الشيخ سالم بوحاجب التونسي عفا الله عنه﴾

﴿طبع﴾

(بالمطبعة الحميدية المصريه)

سنة ١٣١٦ هجريه

هذه الرسالة الموسومة باصابة الداهى شاكلة اعراب ان لم يجد
الاهى وهى عبارة وقعت فى موطأ امام دار الهجرة رضى
الله عنه وهذه الرسالة من تحرير فارس البلاغه ومن
لم يبلغ فى حل المشكلات بلاغه العلامة الشهير
والعالم النحرير من منحنا بوجوده الوهاب
النجى سيدى احمد بن سيدى
اسمعيل البرزنجى احد علماء
المدينة المنورة أبقى
الله وجوده
آمين

﴿ويلى هذه الرسالة أجوبة على هذه الجملة لحضرة الاستاذ
الفاضل الشيخ سالم بوحاجب التونسى عفا الله عنه﴾

﴿طبع﴾
(بالمطبعة الحميدية المصريه)
سنة ١٣١٦ هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى خلق الانسان * علمه البيان * وهدانا لفتح غلق المشكلات ب
تبيان * وجعل الاعراب أبهج زينة فى كلام العرب * فشربته الآذان شرب ال
لصاق الضرب * لانه مظهر لكل مضمر فى الجنان * من أسرار البلاغة و
الاحسان * فبه فاق لسانهم لسان من سواهم * وحصر عن منح المعانى من ساج
مغزاهم * وحسر من طول مداهم * والصلاة والسلام الاتمان الاكملان *
سيدنا محمد المختار من عدنان * المبعوث الى الانس والجان * المنزل عليه ال
بابدع لسان * وأسطع برهان * من اختصر له الكلام اختصارا * وأوتى
الكلم وبدائع الحكم تمييزا واختيارا * فهو مرفوع المحل عند الله عز وج
والمبتدا به فى كل مجد مستثنى لم ينل * وعلى آله الجارين ذيل الفخر على كل ما
وأصحابه الطاعنين بأسنة العوامل كل معاند (أما بعد) فيقول الفقير الى فضل
المنجى * أحمد بن اسمعيل الحسينى الموسوى البرزنجى * انه قد وقع فى كتاب ا
تأليف أحد الاحدين * امام أئمة الدين * علم الاعلام * طود الاسلام * م
سنن سنن سيد الانام * عليه أفضل الصلاة والسلام * الذى ضربت أكباد
لطلب الاعلم فلم يدل الاعليه * الرحلة الذى انتهت الرحلة من كل فج عميق ال
الامام مالك * مضيئ دجى الحوالك * رضى الله تعالى عنه وأرضاه * وأ
جنة الفردوس مرقاه * فى باب النذر ما لفظه حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد أ
كان على مشى فاصابتنى خاصرة فركبت حتى أتيت مكة فسألت عطاء بن أب
وغيره فقالوا عليك هدى فلما قدمت المدينة سألت فأمرونى أن امشى مرة اخر
حيث عجزت فمشيت قال يحيى سمعت مالكا يقول فالامر عندنا فيمن يقول على المش

بيت الله انه اذا عجز ركب ثم عاد فمشى من حيث عجز فان كان لا يستطيع المشى فليمش ما قدر عليه ثم ليركب وعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة ان لم يجد الا هى فاستشكل شيخنا العلامة المحقق حقا * الفهامة المدقق صدقا * جامع المعقول والمنقول * فريد عصره عند كل فاضل ومفضول * رأس الزهاد * قدوة العباد * مذلل صعاب المعانى الاوابد * مبرى الضوابط والقواعد * الشيخ السيد حبيب الرحمن ابن السيد على الكنوى الرد ولوى منشأ * الموسوى نسبا * المدنى مهاجرا * متعنا الله بحياته * وأفاض علينا من عميم بركاته * وجه الاعراب فى جملة ان لم يجد الا هى * لان الرواية فيه يجد بفتح أوله وكسر ثانيه * وسابق الكلام يقتضى ان فاعل يجد ضمير مستتر يعود على من فى قوله فيمن يقول * وهو متعد الى مفعول * فقبل ذكر المفعول استثنى بالا فقيل الا هى فهو استثناء مفرغ وقد أجمع النحاة على ان الا فى التفريغ لا عمل لها بل الحكم من حيث العمل عند وجودها مثله عند فقدها فان كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وان كان يطلب منصوبا نصب وان كان يطلب مجرورا جر بجار متعلق به نحو ما قام الا زيد وما رأيت الا زيدا وما مررت الا بزيد واذا كان ما بعد الا ضميرا قيل ما قام الا هو وما رأيت الا اياه وما مررت الا به وفى التنزيل وما يعلم جنود ربك الا هو * أمر أن لا تعبدوا الا اياه فوجه الاعراب فى العبارة المذكورة ان يقال ان لم يجد الا اياها لان ما قبل الا يطلب منصوبا والموضع لضمير النصب المنفصل فكيف أتى فيه بضمير الرفع المنفصل فأمرنى حفظه الله تعالى بالبحث عن وجه اعرابها فى كتب أئمة العربية وكشف القناع عنه فجمعت هذه العجالة امتثالا لامره وسميتها اصابة الداهى شاكلة اعراب ان لم يجد الا هى فاقول وبالله أستعين قد رتبت هذه العجالة على مبحثين وخاتمة

المبحث الاول

اعلم انه قد وقع فى كلام الفرزدق ما هو وكلام الامام فى وجه الاعراب سيان * ومن

حيث الاشكال متناوحان * وذلك انه قال من قصيدة

اليك أمير المؤمنين رمت بنا * شعوب النوى والهوجل المتعسف

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع * من المال الا مسحت أو مجلف

روى البيت الثاني بروايات مختلفة احداها وهي رواية الازهري في التهذيب برفع مسحت ومجلف كما انشدناه وثانيتها بنصب الاول ورفع الثاني وأما بقية الروايات فلا تعلق لغرضنا بها والاولى منها أمس بغرضنا لان يدع فيها بفتح أوله وثانيه بمعنى يترك على أكثر تفاسير المؤولين له وفاعله ضمير يعود على عض في أول البيت ويطلب مفعولا فاقى بالا قبل ذكره فكان الظاهر نصب ما بعد الا وما عطف عليه بان يقال الا مسحتا أو مجلفا على القاعدة التي وضعناها ولكن أتى بهما مرفوعين في الاولى وبنصب الاول ورفع الثاني في الثانية وهي المشهورة فوجه الاشكال فيه نظيره في عبارة الامام فمن ثم استشكل اعرابه قال العلامة البغدادي في شرح شواهد الرضي قال الزمخشري هذا بيت لا تزال الركب تصطك في تسوية اعرابه وقال ابن قتيبة في كتاب الشعراء رفع الفرزدق آخر البيت ضرورة أي على الرواية الثانية واتعب أهل الاعراب في طلب الحيلة فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشئ يرتضى الى أن قال وفي تذكرة أبي حيان من النهاية قال عبد الله بن أبي اسحاق للفرزدق بم رفعت أو مجلف فقال بما يسوؤك وينوؤك علينا ان نقول وعليكم ان تتأولوا ثم قال الفرزدق

فلو كان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى مواليا

فقال له عبد الله أردت ان تهجوني فلحنت أيضا وبالنظر فيما ذكر ظهر لك ان الاشكال الذي أورده شيخنا المشار اليه صحيح ووجيه وان من قال انه اشكال باطل فرأيه فائل * وجيده من حلية التحقيق عاطل * وبما ان أئمة العربية لم يألوا جهدا في توجيه بيت الفرزدق يجب علينا بالاحرى ان نبذل جهدنا في توجيه كلام امام دار الهجرة وقدوة الائمة ذوي الاثرة ولنذكر أولا بعض ما أورده العلماء في وجه اعراب البيت المذكور على الروايتين المذكورتين ليكون منهجا نسلكه ومنوالا ننسج عليه

ثم نعطف بالكلام على وجه الاعراب فى العبارة المذكورة اتماما للمقصود فنقول قال العلامة البغدادى وقد تكلف له العلماء عدة توجيهات ذكر الشارح المحقق منها ثلاثة أوجه والثلاثة مبنية على رواية لم يدع بفتح الدال وعلى رواية نصب مسحت أما الاول فهو للخليل بن أحمد قال هو على المعنى كأنه قال لم يبق من المال الا مسحت لان معنى لم يبق ولم يدع واحد واحتاج الى الرفع فحمله على شئ فى معناه قال أبو على فى ايضاح الشعر نصب مسحت بيدع بمعنى الترك وحمل مجلف بعده على المعنى لان معنى لم يدع من المال الا مسحتا تقديره لم يبق من المال الا مسحت فحمل مجلف على ذلك ومثل ذلك فى الحمل على المعنى من أبيات الكتاب قوله

بادت وغير آيهن مع البلى * الا رواكد جمرهن هباء

ومشجج أما سواء قذاله * فبدا وغير ساره المعزاء

لان معنى بادت الا رواكد معناه بها رواكد فحمل مشججا على ذلك فكذلك قوله لم يدع من المال الا مسحتا معناه بقى مسحت قال أبو عمرو وهذا قول الخليل وليس البيت فى الكتاب فلا أدرى أسمعه عنه أم قاسه انتهى ومحصله ان مجلفا مرفوع بفعل محذوف دل عليه لم يدع واليه ذهب ابن جنى فى المحتسب فى سورة والضحى قال انه لما قال لم يدع من المال الا مسحتا دل على أنه قد بقى فاضمر ما يدل عليه فكأنه قال وبقى مجلف وأما الثانى فهو لثعلب قال فى أماليه نصب مسحت بوقوع يدع عليه وقد وليه الفعل ولم يل مجلفا فاستؤنف به فرفع والتقدير هو مجلف انتهى قال وأما الثالث فهو لابى على الفارسى فى التذكرة قال مجلف معطوف على عض وهو مصدر جاء على صيغة المفعول قال تعالى ومزقناهم كل ممزق كأنه قال وعض زمان أو تجليف وبقى غير ما ذكره الشارح توجيه الفراء قال ان مجلفا مرفوع بالابتداء وخبره محذوف كأنه قال أو مجلف كذلك نسبه اليه ابن السيد فى شرح أبيات الجمل وكذلك نسبه اليه على بن حمزة البصرى فى كتاب التنبيهات على اغلاط الرواة ونصه قال الفراء ومن روى مسحتا أراد لم يدع فيه عض الزمان الا مسحتا أو مجلفا بقى فرفعه على هذا الاضمار ثم قال وفيه روايات أخر احداها الا

مسحت أو مجلف برفعهما ثم نقل عن علي بن حمزة فيه وجها ولم يرتضه واستصوب ما في الكشاف فانه استشهد به على قراءة أبي والاعمش فشربوا منه الاقليل منهم بالرفع مع كونه استثناء من كلام تام موجب حملا له على المعنى وعبارة الكشاف وقرأ أبي والاعمش الاقليل بالرفع وهذا من ميلهم مع المعنى والاعراض عن اللفظ جانبا وهو باب جليل من علم العربية فلما كان معنى فشربوا منه في معنى فلم يطيعوه حمل عليه كأنه قيل فلم يطيعوه الاقليل منهم ونحوه قول الفرزدق لم يدع من المال الامسحت أو مجلف كأنه قال لم يبق من المال الامسحت أو مجلف انتهى قال في الكشف عليه قوله وهذا من ميلهم مع المعنى تمهيد لازالة الاستبعاد وتنبيه على انه لا يختص بباب دون آخر لاطراده في الاستثناء والعطف والنداء والاستفهام وغيرها لكن يتفاوت قوة وضعفا فان كان في اللفظ ما يصلح مرجحا لجانب المعنى كواو الجمع في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والهمزة وأم في سواء قوي الميل قوة بالغة والا فان كثر استعماله نحو ويأبى الله تطارد جانبا اللفظ والمعنى وحسن كل ومنه قوله تعالى سيقولون لله مع ان السابق قل من بيده ملكوت كل شئ وان فقد فالمختار ترجيح جانب اللفظ كما نحن فيه وكما في قول الفرزدق على ان الآية أحرى من جهة القانون من البيت لملاحظة معنى مجازي وليس في البيت الا تبديل لفظ بلفظ انتهى (فائدة) في تفسير الغريب الواقع في بيت الفرزدق قال السعد في حاشية الكشاف الشعوب جمع شعبة بكسر الشين المعجمة وهو الطريق في الجبل والهوجل الفلاة لا اعلام بها قال الاصمعي الهوجل الارض تأخذ مرة هكذا ومرة هكذا والتعسف الاخذ في غير الطريق وعض زمان بالاضافة عطف على شعوب وفي القاموس من معاني الشعب بالفتح الجبل والبعد والبعيد ومن معانيه بالكسر الطريق في الجبل ومسيل الماء وما انفرج بين الجبلين ومن معاني الشعبة بالضم المسيل في الرمل وما صغر من التلعة وما عظم من سواقي الاودية وهو مغاير لما ذكره السعد والسحت بمعنى الاستئصال لغة أهل الحجاز والاسحات لغة أهل نجد بمعناه والمجلف الذي بقيت منه بقية وذكر الازهري عن أبي عبيد المجلف الذي ذهب ماله والجالفة

السنة التي تذهب بالاموال وأنشد البيت أقول وهذا يدل على ان المجاحف يقع على المال الذي جاحفته السنة كما يقع على الشخص وعلى هذا هو تأكيد للمسحت معنى كذا في الكشف وحاصل معنى البيتين وجهتنا نحوك جهة بعيدة ذات شعوب ومفازة لا علم بها ذات تعاسيف واصابة سنة ازمة ذهبت بالاموال واستأصلتها

المبحث الثاني

في الوجوه التي يمكن لنا ان نوجه بها العبارة المذكورة فنقول هاك وجوها جلية بعضها يبارى الوجوه التي تقدمت في بيت الفرزدق وبعضها مستنبط من نصوص أخرى الوجه الاول ان نجعل هى الواقع بعد الا مرفوعا بفعل محذوف دل على معناه الفعل المذكور وتقديره لم يتيسر أولم يحصل مثلا فان معنى ذلك ومعنى لم يجد واحد كما ان معنى لم يدع أي يترك ومعنى لم يبق واحد عندهم أي لما بين الفعلين المذكور والمقدر في كل من الموضعين من التلازم في التحقق والثبوت فدلالة أحد الفعلين على معنى الآخر التزامية لا وضعية هذا معنى الاتحاد الذي ذكروه وهذا الوجه من باب الحمل على المعنى وهو باب واسع مطرد في أبواب كثيرة كما تقدم ويظهر لك كمال الظهور بما نذكره لك الآن فنقول انه قد اعتبره العلماء في مواضع لا تحصى فمن ذلك قول الاخطل

و بالصريمة منهم منزل خلق * عاف تغير الا النؤى والوتد

برفع النؤى والوتد على الابدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لان الكلام موجب فحملوا تغير في افادة النفي على معنى لم يبق على حاله ليصح الكلام لانهما بمعنى واحد ومنه قوله تعالى وانها لكبيرة الا على الخاشعين وقوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره جعلوا كبيرة في الاول بمعنى لا تخف أولا تسهل الا على الخاشعين في افادة النفي لانهما بمعنى واحد وحاصل المعنى وانها أي الصلاة أو الاستعانة المفهومة من استعينوا

على حد اعدلوا هو أقرب للتقوى أو العبادة المفهومة من مجموع الصبر والصلاة لا تسهل الا على الخاشعين وجعلوا أبى فى الثانى بمعنى لا يريد فى افادة النفى لانهما بمعنى واحد والمعنى لا يريد الله الا اتمام نوره وذهبوا الى ذلك قصدا الى اتمام شرط للاستثناء المفرغ وهو كون الكلام غير ايجاب ومنه قول الشاعر

وهل لى أم غيرها ان تركتها * أبى الله الا ان أكون لها ابنما

وقول الآخر

أبى القلب الا ام عمرو وأصبحت * تحرق نارى بالشكاة ونارها

ووجههما هو الوجه فى ويأبى الله الا ان يتم نوره ومعنى تحرق نارى بالشكاة ونارها ببناء تحرق للمفعول يشهر خبرى وخبرها لان ايقاد النار يلزم منه ظهور الامر وقول الآخر

ايادا واغمارها الغالبين * الا صدودا والا ازورارا

فانه أراد ما غلبوا الا صدودا او الا ازورارا وقول الآخر

واعتل الا كل فرع معرق * مثلك لا يعرف بالتاهوق

ووجهه ان الاعتلال فيه فى المعنى كالاباء فى المنع وقول العرب أعوذ بالله الا منك ومن مثلك لان الاستعاذة فى معنى قولك اللهم لا تفعل هذا بى وقولهم نشدتك بالله الا فعلت لان المعنى ما أنشد أى ما أطلب منك الا فعلك وأوقع الفعل موقع المصدر كما فى تسمع بالمعيدى خير من أن تراه وقول ابن عباس رضى الله عنهما ابا الايواء والنصر الا جلستم اعياء الى قوله تعالى والذين آووا ونصروا ويستعطفهم بما ورد فيهم أى ما أطلب منكم بذلك الا جلوسكم وقول عمر رضى الله عنه خطابا لابى موسى الاشعرى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا أى ما أطلب منك الا ضربك فان لما مشددة الميم تأتى بمعنى الا ومنه ان كل نفس لما عليها حافظ بتشديد الميم وانما أطلنا بعض الاطالة مع ان ما أتينا به غيض من فيض لتعلم ان هذا منهل عذب سائغ الشراب * وترى كيف تزاحمت عليه غرائب الكلام

العراب

العراب * ويظهر لديك صدق قول ابن جني في الخصائص ان هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح وقد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما فبهذا جميعه وبما نقلناه أولا عن الكشف يثبت ان الحمل على المعنى مطرد وقياسي موافق لاصول العربية وان ما وقع منه في الشعر كبيت الفرزدق وأمثاله ليس ضرورة شعرية فمن ثم نظر به صاحب الكشاف ما ورد من الرفع في القرآن في موضع كان الظاهر فيه وجوب النصب فلا يقال كيف يقاس عبارة الموطا وهي نثر عليه وهو نظم يسوغ فيه ما لا يسوغ في النثر على ان ضرورة الشعر لا تبيح للشاعر تغيير الاعراب الا اذا حاول به من القياس وجها صحيحا راعى به أصلا من أصول العربية فليس لنا رفع أو نصب أو جر لا وجه له في قواعد العربية يجوز للشاعر ان يرتكبه لضرورة الشعر كما نص عليه الزجاجي في الكلام على قول كعب بن زهير

أرجو وآمل ان تدنو مودتها * وما اخال لدينا منك تنويل

ولم يجوز ان يكون رفع تنويل مع كونه في موقع المفعول ضرورة بل قدر بعد اخال ضمير الشان مفعولا أول والجملة بعدها في موضع نصب مفعول ثان فلا يصح ان يدعى ان مجلف في آخر بيت الفرزدق رفع ضرورة بدون ان يكون له وجه صحيح في العربية وما حكى عن ابن قتيبة ليس هذا معناه ولو سلم أنه رفع ضرورة بدون ذلك لا نسلم ان رفع مسحت ضرورة كذلك لان الضرورة تقدر بقدرها وقد اندفعت برفع مجلف لاجل القافية فلا يتجاوز قدرها كما نص عليه في نظائره أبو علي الفارسي والسيرافي والرضي فيما نقله عنهم السيوطي في أشباهه على انا في غنية عن هذا الاعتذار كله بما نقلناه من النثر والنظم الواقعين في فصيح الكلام مع نصوص الائمة الاعلام الوجه الثاني ان نشغل العامل وهو بعد بمفعول محذوف ونرفع ما بعد الا على أنه مبتدا حذف خبره وصحة هذا الوجه تتوقف على جواز أمرين شغل العامل في التفريغ بمحذوف والابتداء بما بعد الا وهما جائزان اما الاول فلما نقله الدماميني في شرح التسهيل قال قال الشارح واعلم ان من العرب من يشغل العامل في التفريغ بمحذوف وينصب ما بعد الا على

الاستثناء نحو ماضربت الا زيدا وما مررت الا زيدا فزيدا فى المثالين منصوب على الاستثناء ومعمول الفعل محذوف ومنه قوله ولم ينج الاجفن سيف ومئزرا أى لم ينج بشئ لاجفن سيف ومن ذلك قوله هل هو الا الذئب لاقى ذئبا روى برفع الذئب على التفريغ وبنصبه على تقدير الخبر أى هل هو شئ الا الذئب وهذا انما يكون فيما أمكن حذفه فلو قلت ماقام الا زيدا لم يجز النصب لان الفاعل لايحذف وأجاز الكسائى النصب على الاستثناء وحذف الفاعل على مذهبه قلت ان كان الفعل من قوله لم ينج الاجفن سيف مضارع نجا وزد على الشارح وكان حجة للكسائى ولكن لا تحرر الرواية فيه الآن انتهى كلام الدمامينى يريد ان لم ينج ان كان مضارع نجا طلب فاعلا وقد حذف فهو حجة للكسائى على الشارح فى منعه حذف الفاعل وفيه نظر لان صدر البيت على مافى لسان العرب نجا سالم والنفس منه بشدقه فقاعل ينج سواء كان مضارع نجا أو أنجى ضمير مستتر يعود الى سالم والتقدير على الاول ولم ينج بشئ وعلى الثانى ولم ينج شيأ فليس فيه حذف الفاعل على كلا الوجهين فلا حجة فيه للكسائى قلت ومنه أيضا قول عروة بن حزام

يطالبنى عمى ثمانين ناقة * ومالى ياعفراء الا ثمانيا

فقد تأول الزنجانى فى الكافى نصب ثمانيا على حذف المستثنى منه قال كأنه قال ومالى ياعفراء ابل أونوق الا ثمانيا لان سياق الكلام يدل عليه وقوله أبى القلب الا أم عمرو البيت السابق فقد تأوله أبو على كما فى الكافى على ان تقديره أبى القلب كل شئ الا أم عمرو فجعله من باب حذف المستثنى منه ومنه عند الزجاج قوله تعالى ويأبى الله الا ان يتم نوره فانه قال فيه ان المستثنى منه محذوف تقديره ويأبى ويكره كل شئ الا أن يتم نوره ووافقه على ذلك أبو البقاء كما فى السمين فثبت بذلك ان تقدير المستثنى منه فى الكلام الذى صورته التفريغ ورده بذلك الى الكلام التام لغة لبعض العرب وان هذا التقدير جائز عند الزجاج وأبى على والزنجانى وأبى البقاء وأبى حيان شارح التسهيل وغيرهم لاسيما اذا دعت صناعة الاعراب اليه فى تركيب من التراكيب وأما

الثاني فلانه اذا جاز عربية شغل العامل بمحذوف فلا شك ان نصب ما بعد الا في غيره وضع النصب مع كون الكلام صورته صورة المستثنى المفرغ دليل على ان المستثنى منه محذوف ومقدر في الكلام اذ النصب المذكور مبني عليه وما هو محذوف لدليل فكالثابت فالكلام اذا مفرغ في الصورة تام في الحقيقة فمن ثم أجرت العرب ذلك مجرى الكلام التام باعطائهم اياه حكم الاستثناء من الكلام التام وهو النصب الذي لا يقتضيه العامل لو كان مفرغا فليس ذلك الا لكون الكلام تاما عندهم في التقدير فينبني عليه أنه يسوغ بذلك التقدير كل ما يسوغ في الاستثناء من الكلام التام من النصب على الاستثناء والاتباع على البدلية بشرطه وهما الوجهان المشهوران عند عامة النحاة والرفع على الابتداء مع ذكر الخبر وحذفه وهذا الوجه قد أغفله كثيرون منهم ولكن نبه على جوازه المحققون قال في المغني في آخر بحث الجمل التي لها محل من الاعراب تنبيه هذا الذي ذكرته من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على ما قرروا والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع وقال الفراء في قراءة بعضهم فشربوا منه الا قليل منهم ان قليل مبتدا حذف خبره أي لم يشربوا وقال جماعة في الا امرأتك بالرفع أنه مبتدا والجملة بعده خبر ونقل محشيه الدسوقي عن ابن مالك أنه قال في التوضيح على الجامع الصحيح حق المستثنى بالا من كلام موجب ان ينصب مفردا كان أو مكملا معناه بما بعده نحو انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته قدرنا انها لمن الغابرين ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا الا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفا فمن الاول قول أبي قتادة أحرموا كلهم الا أبو قتادة لم يحرم فالا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدا ولم يحرم خبره ومن الثاني قوله صلى الله عليه وسلم ولا تدري نفس باي أرض تموت الا الله أي لكن الله يعلم ذلك انتهى قلت ومنه أيضا قوله صلى الله عليه وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة الا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدارقطني

وغيره وقوله صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافى الا المجاهرون وقول الشاعر

لمن طلل عافي المحل دفين * عفا آيه الا الخوالد الجون

فثبت بهذا بلا ريب جواز الامرين وهما شغل العامل في التفريغ بمحذوف و رفع مابعد الا على أنه مبتدأ الخ فحينئذ يسوغ لنا ان نقدر بعد يجد مفعولا يشغله عن العمل في الضمير الواقع بعد الا ويكون الضمير مبتدأ محذوف الخبر ويكون التقدير ان لم يجد شيأ أو هديا الا هي موجودة أي لكن الشاة موجودة ثم لا يخفى انك اذا قدرت مابعد الا في هذا الكلام وأشباهه مبتدأ فان كان في الكلام ما يصلح لان يكون خبرا فهو الخبر والا قدرت خبرا صالحا كما تقدم بيانه وانه بذلك يكون مابعد الا جملة فان طابقت تلك الجملة تعريف الاستثناء المتصل كانت مخصصة لعموم الجملة المستثناة منها قبل الا وان لم تطابق ذلك كان الاستثناء منقطعا فلا تخصيص فان أردت الوقوف على ذلك تفصيلا فارجع الى ماذكروه في تعريف الاستثناء المتصل والمنقطع في كتب النحو والاصول والى ماذكروه في الاستثناء في مبحث مخصصات العام في كتب الاصول فلا نطيل بذكر ذلك وبالله التوفيق الوجه الثالث ان يكون ضمير الرفع الذي هو هي بعد الا في العبارة المذكورة فاعلا بالفعل الذي هو يجد ولابد لاثبات جواز هذا الوجه بما فيه مقنع وتوضيحه من تمهيد مقدمة وهي ان ائمة العربية قد ذكروا الوجد معاني متعددة العلم والظن والاصابة والغضب والايسار اى الاستغناء والاهتمام اى الحزن والمحبة وهو في الاول متعد الى مفعول واحد لانه بمعنى العرفان وفي الثاني متعد الى مفعولين وفي الثالث متعد الى مفعول واحد وفي الرابع متعد الى واحد بعلى وفي الخامس والسادس لا يتعدى وفي السابع متعد الى واحد بالباء الموحدة الجارة كما فصله في تاج العروس في آخر مادة وجد والمعنى الثالث الذي هو الاصابة قد يعبر عنه بالتمكن والقدرة ولا يخفى ان هذا المعنى هو المناسب ارادته في العبارة التي نحن بصددها دون بقية المعاني لان العلماء قد فسروا وجد في المواضع التي تشبه مسألتنا بقدر وتمكن ونحوهما من المعاني وهي من وجوه الاصابة فعلى هذا يكون يجد

متعديا

متعديا الى مفعول واحد على ان ابن درستويه قال فى شرح الفصيح كما نقله عنه السيوطى فى المزهر هذه اللفظة أى وجد من أقوى حجج من يزعم ان من كلام العرب ما يتفق لفظه ويختلف معناه لان سيبويه ذكره فى أول كتابه وجعله من الاصول المتقدمة فظن من لم يتأمل المعانى ولم يتحقق الحقائق ان هذا لفظ واحد قد جاء لمعان مختلفة وانما هذه المعانى كلها شئ واحد وهو اصابة الشئ خيرا كان أوشرا ولكن فرقوا بين المصادر الى آخر عبارته ويؤيده ما فى تاج العروس عن المصنف عن أبى القاسم الاصبهانى الوجود أضرب وجود باحدى الحواس الخمس نحو وجدت زيدا ووجدت طعمه ورائحته وصوته وخشونته ووجود بقوة الشهوة نحو وجدت الشبع ووجود امدا الغضب كوجود الحرب والسخط ووجود بالعقل أو بواسطة العقل كمعرفة الله ومعرفة النبوة وما نسب الى الله من الوجود فبمعنى العلم المجرد اذ كان الله تعالى منزها عن الوصف بالجوارح والآلات نحو وقوله تعالى وما وجدنا لاكثرهم من عهد وان وجدنا أكثرهم لفاسقين انتهى فانه صريح فى ان هذه المعانى المختلفة ظاهرا معنى واحد وهو الاصابة المعبر عنها بالوجود الا انها اختلفت باعتبار وسائط الاصابة واختلافها فاذا تمهد هذا فاعلم أنه يتأصل لنا اصل وتتاسس قاعدة بالتأمل فى كلام المحققين من أئمة اللسان وهى ان الاصابة التى هى معنى وجد وأشباهها من النيل والبلوغ والتلقى مما يحتاج بسبب تعديها الى مفعول واحد الى شيئين أحدهما فاعل والآخر مفعول وانه يجوز اسناد كل فعل دل على معنى من هذه المعانى الى كل واحد من الشيئين اللذين تحاذيا ذلك المعنى وتحقق وقوعه بهما وبينهما واعتباره فاعلا واعتبار الآخر مفعولا الا أنه تارة يكون الشيا آن المذكوران متساويين فى قابلية الاسناد على وجه الفاعلية اليه وأخرى يكون أحدهما متميزا بزيادة قابلية لذلك بان يكون ذاتا والآخر صفة ومعنى من المعانى أو يكون عاقلا والآخر غير عاقل فحينئذ يكون الاسناد الى المتميز على وجه الفاعلية هو الظاهر المعروف والاسناد الى الآخر ليس كذلك وقد وقع كل من الاسنادين مجتمعا فى تركيب واحد ومتفرقا فى

تراكيب متعددة فمن الاول قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات قرئ برفع آدم ونصب كلمات بالكسرة وهي قراءة العامة وقرأ ابن كثير بنصب آدم ورفع كلمات قال الفراء في تفسيره والمعنى والله أعلم واحد لان ما لقيك فقد لقيته وما نالك فقد نلته وفي السمين وذلك ان من تلقاك فقد تلقيته فتصح نسبة الفعل الى كل واحد منهما ومنه قوله تعالى ولا ينال عهدي الظالمين قال السمين الجمهور على نصب الظالمين مفعولا وعهدي فاعل أي لا يصل عهدي الى الظالمين فيدركهم وقرأ قتادة والاعمش وأبو رجاء الظالمون رفعا بالفاعلية وعهدي مفعول به والقراءتان ظاهرتان اذ الفعل تصح نسبته الى كل منهما لان من نالك فقد نلته والنيل الادراك ومن هذا أيضا قوله تعالى حقيق على أن لا أقول على الله الا الحق فان العامة قرأت حقيق على أن لا أقول بعلى التي هي حرف جر داخلة على ان وما في حيزها وحاصل المعنى عليها ان موسى حقيق أي واجب على قول الحق فقيل هذا بحسب الظاهر لا يعقل لان الفعل أو الترك يجب على الرجل ولا يجب الرجل على الفعل أو الترك فحاول المفسرون حتى رجعت هذه القراءة في المعنى الى معنى قراءة نافع عليّ بتشديد الياء مركبة من على التي هي حرف جر داخلة على ياء المتكلم بوجوه منها حمل الكلام على القلب واعترض بانه انما يجوز اذا تضمن نكتة ولا نكتة هنا وبانه انما يحمل الكلام عليه عند اقتضاء الضرورة اياه فينبغي تنزيه القرآن عنه وأجيب بان المختار جوازه عند ظهور المراد وأمن الالتباس كما في قوله

* وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر * فان المعنى وتشقى الضياطرة أي الضخام الذين لا غناء عندهم بالرماح فقلب لوضوح المراد ومنها انه من باب ان ما لزمك فقد لزمته ومعنى ذلك انه قال اني حقيق أي واجب على قول الحق بناء على انه جعل وجوبه على قول الحق مجازا عن لزومه له بعلاقة اللزوم فان بين الواجب ومن يجب عليه ملازمة فعبر عن لزومه للواجب بوجوبه عليه وفيه مبالغة حسنة ومن هذا أيضا لكن مع عدم تميز أحد الشيئين بزيادة قابلية للاسناد قوله

افنى تلادي وما جمعت من نشب * قرع القوازير افواه الاباريق

روى برفع افواه ونصبه والمعنى على الاول قرعت افواه الاباريق القوارير وعلى الثانى قرعت القوارير افواه الاباريق فاسند القرع الى الافواه تارة والى القوارير أخرى قال ابن هشام فى المغنى وصح الوجهان لان كلا منهما قارع ومقروع ومما ورد من ذلك متفرقا فى التراكيب المتعددة أولما أصابتكم مصيبة قد أصبتم مثليها ابلغن عندك الكبر أحدهما أو كلاهما لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ولا ينالون من عدو نيلا وأصابه الكبر وقد بلغنى الكبر أولئك ينالهم نصيبهم من الكتاب فالنصيب هنا والله أعلم على ما اختاره ابن جرير الاعمال والاعمار والارزاق وقد اسند فعل ينال اليه ومن هذا أيضا مع كون الاسناد الى غير ما ظهر له الاسناد على رأى البصريين قول اعشى ميمون

وان امرأ أسرى اليك ودونه * من الارض موماة وبيداء سملق

لمحقوقة ان تستجيبى لصوته * وان تعلمى ان المعان موفق

وتوضيح ذلك ان الظاهر ان محقوقة ذات متصفة بان وجب عليها الحق ولما لم يكن فى الكلام من يصلح لهذا الاتصاف الا ذاتان وهما امرؤ والمخاطبة بضمير اليك فهما مشتركان فى الصلاحية للاتصاف بذلك وكانت علامة التأنيث فى محقوقة معينة ان المخاطبة هى المسند اليها هذا الاتصاف حقيقة ولكن سياق التركيب موجب لان المسند اليه محقوقة على الخبرية هو امرؤ المحدث عنه ولزم على ذلك انه خبر جرى على غير من هو له ولم يبرز فيه ضمير المخاطبة المذكورة احتج به الكوفيون بناء على الظاهر المذكور على عدم وجوب ابراز الضمير فى مثل ذلك فرد البصريون هذا الاحتجاج بان محقوقة لا ضمير فيه لانه مسند الى أن تستجيبى أى محقوقة استجابتك أو خبر مقدم واستجابتك مبتدأ مؤخر واعترض عليهم بان المعنى عليه ان الاستجابة متصفة بان وجب عليها الحق ولا يعرف ذلك بل المعروف ان يقال زيد حقيق بالاستجابة فيسند الى الذات ولا يقال الاستجابة حقيقة بزيد وأجيب عنه بانه نظير قراءة العامة حقيق على ان لا أقول على الله الا الحق بتخفيف الياء من على وقد استشكلت بنظير هذا الاشكال فدفع عنها الاشكال بتوجيهات يصح

اجراؤها هنا فيندفع الاشكال فبهذا البيان الكافي تحقق بلا ريب صحة الاصل والقاعدة اللذين ذكرناهما من جواز الاسناد الى الشيئين اللذين يستدعيهما مثل هذه الافعال فلا غرو انه يجوز لنا ان نجعل يجد في العبارة المذكورة مسندا الى ضمير الشاة ومفعول الفعل يكون ضميرا محذوفا يعود على الشخص المعبر عنه بمن في أول الكلام ولا ينافي ذلك عدم تانيث الفعل بالتاء المثناة فوق في أوله لانه يجوز في مثل ذلك التذكير والتأنيث فالعامة قرأت فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم بالتذكير وقرأ الحسن لا ترى الا مساكنهم بالتأنيث ومن التأنيث قول ذي الرمة

كانها جمل وهم وما بقيت * الا النحيزة والالواح والعصب

وسهل ذلك الفصل بالا هذا هو الاصل والقياس الذي دلت عليه الشواهد ولا يضرنا الاحتمال الناشئ عن غير دليل فتأمل في هذا الوجه وما احتوى عليه من النفائس وعض عليها بالنواجذ فانك لا تجدها مجتمعة في كتاب ولله الحمد وقد يخطر بالبال انه مما يجوز ان توجه به العبارة المذكورة ان نجعل المفعول المحذوف المقدر على الوجه الثاني اسما مشتقا متصلا لضمير مستتر مرفوع ويكون هي بدلا منه على ما اختاره أبو حيان في اعراب لا اله الا الله من ان الجلالة بدل من الضمير المستتر في الخبر المحذوف العائد على اسم لا وقد نقل ذلك عنه ابن هشام في المغني واقره وهو مبني على جواز حذف المبدل منه وهو جائز الا ان هذا فيه نظر يظهر للمتأمل مع مراجعة ما ذكروه في امثال ذلك

خاتمة

نبين فيها سبب اختيارنا هذه الاوجه دون جعل الكلام من قبيل انابة ضمير عن ضمير فتكون هي نائبة عن اياها حتى لا نحتاج الى هذه التوجيهات فنقول ان انابة الضمائر بعضها عن بعض شائعة في القرآن والحديث وكلام العرب فقد قرأ الحسن اياك يعبد

بيناء يعبد للمعول ووجهها المعربون بانها انيب فيها اياك عن أنت واستعير فيها ضمير النصب المنفصل لضمير الرفع المنفصل وان فيها التفاتا بعد التفات وورد في صحيح البخاري في حديث ابن صياد للاصيلي وابن عساكر وأبوي الوقت وذر عن الحموي والمستملي انه صلى الله عليه وسلم قال لعمر رضي الله عنه لما استأذنه في قتل ابن صياد ان يكن هو فلن تسلط عليه بانفصال الضمير وقال فيه القسطلاني ولفظ هو تأكيد للضمير المستتر وكان تامة أو وضع هو موضع اياه أي ان يكن اياه وفي خروج عائشة رضي الله عنها الى البصرة ان عمار بن ياسر قال ان عائشة قد سارت الى البصرة ووالله انها لزوجة نبيكم صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم ليعلم اياه تطيعون أم هي وقال فيه القسطلاني والمناسب أن يقول أو اياها لا هي وقال في المصابيح فيه نظر من حيث ان أم فيه متصلة فقضية المعادلة بين المتعاطفين بها أن يقال أم اياها انتهى واجاب الكرماني بان الضمائر يقوم بعضها مقام بعض قال في الفتح ومر على بعض الاراء وفي المسألة الزنبورية على رأى الكسائي من جواز فاذا هو اياها قال ابن مالك عليه ان اياها في ذلك مستعارة لهي وقد قالت العرب عساي وعساك وعساه ولولاي ولولاك ولولاه وأنا كانت وقال الراجز

يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيتنا اليكا * لنضربن بسيفنا قفيكا

وفي التنزيل ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا قرئ تحسبن بالمثناة فوق وتحت وعلى الاول الذين مفعول أول وهو مفعول ثان وعلى الثاني هو مفعول أول وخيرا مفعول ثان وعلى كل فقد وقع هو في موضع النصب بحسب الظاهر واطرد في كلامهم تأكيد الضمير المتصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا بضمير الرفع المنفصل ومقتضى مذهب الاخفش جواز وضع الضمائر بعضها موضع بعض باطراد معللا ذلك بان الاسم لا يصاغ معربا وانما يستحق الاعراب بالعامل ومعنى ذلك ان الاسماء ظاهرة كانت أو مضمرة لم توضع حين وضعت مقرونة بعلامات الاعراب بل وضعت موقوفة مجردة عن

علامات الاعراب و بعد دخول العامل تستحق الاعراب الذى يقتضيه ذلك العامل فان كانت من الاسماء المعربة ظهرت فيها علامة الاعراب وان كانت مبنية لم تظهر فيها علامة الاعراب بل الاعراب يكون للمحل فعلى هذا لا يكون لشئ من الاسماء اختصاص بنوع خاص من الاعراب ومن جملتها الضمائر فليس لشئ منها اختصاص بنوع خاص من الاعراب لا رفعا ولا نصبا ولا جرا الا انا نمنع هذا كله عدلنا الى ما عدلنا اليه واولنا الكلام عليه لان المذهب المختار عند ائمة النحو فى جميع الامصار الذين منهم سيبويه صاحب الكتاب الذى هو الامام فى هذا الشان عند أولى الالباب ان انابة الضمير عن الضمير فى غير مسألة التوكيد ليست بمطردة ولا مقيس عليها وانه اذا وقع فى الكلام الفصيح الذى نعتد به عربيته ما يوهم ذلك وأمكن تأويله على غير وجه الانابة عدل اليه واعرض عن وجه الانابة صرح بهذا جلال الدين السيوطى فى الاشباه والنظائر النحوية فيما نقله عن ابن النحاس فى تعليقته ولفظه قال ابن النحاس فى التعليقة أجمع النحاة على انك اذا قلت عساى وعساك وعساه ولولاى ولولاك ولولاه ان ههنا شيأ قد تجوز فيه باستعماله على غير أصله واختلف فيم وقع المجاز فقال سيبويه ان عسى خرجت عن عمل كان وعملت عمل لعل لشبهها بلعل فى الطمع فالضمير منصوب على انه اسمها ولولا قد صارت حرف جر والضمير معها مجرور وقال الاخفش ان عسى على بابها من عملها عمل كان ولولا على بابها من انها غير عاملة واستعرنا فى عسى ضمير المنصوب للمرفوع فالضمير عنده فى عسى فى موضع رفع لا فى موضع نصب والضمير فى لولا وان كان صورة ضمير الجر مستعارا للرفع فهو عنده أيضا فى لولا فى موضع رفع على الابتداء لا فى موضع جر قال ابن النحاس والوجه ما ذكره سيبويه لان التجوز فى الفعل والحرف أحسن من التجوز فى الضمير لان المضمرات ترد الاشياء الى أصولها فلا أقل من أن لا تخرج هى عن أصلها وموضعها انتهى فبناء على هذا الذى قررناه أول الرجز المذكور فان ابن هشام فى المغنى استشهد به على ان الكاف فيه بدل تصريفى من التاء والاصل عصيت بتاء الخطاب قال البغدادى فى شرح شواهد المغنى قال

ابن

ابن جني في سر الصناعة ابدل الكاف من التاء لانها أختها في الهمس وكان سحيم اذا أنشد شعرا قال أحسنك والله يريد أحسنت والله انتهى ثم نقل ان ابن مالك رجع الى كون الكاف فيه من الابدال التصريفي في باب البدل من شرح الكافية وان الزجاج في أماليه الكبرى أورده في باب التاء والكاف في المكني هكذا

يا ابن الزبير طالما عصيكا * وطالما عنيكنا اليكا

وقال يريد عصيت وعنيت انتهى فخرج عن انابة الضمير عن الضمير وأما قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله الآية فتأويله على قراءة الغيبة ان التقدير ولا تحسبن بخل الذين فبخل المضاف المقدر هو المفعول الاول وخيرا هو المفعول الثاني ليحصل التطابق بين المفعولين لانهما مبتدأ وخبر بحسب الاصل وعلى قراءة التحتية الذين فاعل والمفعول الاول مقدر في الكلام أيضا والتقدير بخلهم هو خيرا وخيرا هو المفعول الثاني فعليهما هو ذلك الضمير المسمى عندهم فصلا وعمادا وهو بمعزل عن انابة الضمائر وحديث ابن صياد قد تقدم فيه عنهم احتمالان وأما اذا لم يمكن تأويله بل كانت نيابة الضمير فيه متعينة فيسمع ولا يقاس عليه ومن هذا النوع قراءة الحسن اياك يعبد ببناء يعبد للمفعول على شذوذها والمسألة الزنبورية في مذهب الكسائي على رأي ابن مالك فيها مع طيها على عجرها وبجرها وأنا كانت على قلته وحديث عمار على ما في الاستشهاد بالحديث على قواعد العربية من النزاع وأما تجويزهم باطراد توكيد الضمير المتصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا بضمير الرفع المنفصل فمن باب انهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الاوائل قال العلامة البيضاوي في قوله تعالى انك أنت العليم الحكيم قيل أنت تأكيد للكاف كما في قولك مررت بك أنت وان لم يجز مررت بانت اذ التابع يسوغ فيه ما لا يسوغ في المتبوع ولذلك جاز يا هذا الرجل ولم يجز يا الرجل انتهى وأما ما اقتضاه مذهب الاخفش وتعليله بما أوضحناه آنفا فيقال عليه ان العرب في استعمالها قد ألزمت بعض الاسماء بانواع من الاعراب مخصوصة من ذلك الزامهم بعض المصادر النصب على

المصدرية كسبحان و بعض الظروف النصب على الظرفيـة وألزمت بعض الاسماء أن تكون في حالة النداء فلما كان صوغ الاسم غير معرب لم يستلزم جواز استعمال ماذكر من المصادر والظروف والاسماء اللازمة للنداء في غير أساليبها المخصوصة لجريان الاستعمال على ذلك لم يستلزم جواز وضع الضمائر بعضها موضع بعض في محل الاعراب على وجه الاطراد والقياس أيضا لما ذكرنا على انه يحتمل أن يكون مراد الاخفش عما ذكره ان انابة الضمير عن ضمير يجوز حمل الكلام عليها مع امكان غيرها من التأويل فيما سمع عنهم ووقع في كلامهم خاصة لا انا يجوز لنا القياس عليها في كلامنا فالخلاف بينه وبين غيره في جواز حمل الكلام المسموع عليها مطلقا وعدمه كما يلوح به كلامه وكلام ابن النحاس المتقدم آنفا هذا آخر ما تيسر جمعه ووضعه وترتيبه وتهذيبه مما عثر عليه الفهم القاصر * والخاطر الفاتر * في توجيه عبارة الامام * رضوان الله تعالى عليه مدى الليالي والايام * وهناك وجوه أخرى كففنا عن ايرادها صدور العنايه * لان فيما أثبتنا به غنيـة وكفايه * وحسبك من القلادة ما أحاط بالعنق * ومن الهداية ما أوصل الى سواء الطرق *

ولقد خبأت من الكلام سلافه * وسقيت من نادمت من جرياله

والحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى * وحسبي الله وكفى * وقع الفراغ من تحريره وتبييضه لخمس عشرة ليلة مضين من شهر رمضان سنة ثمان وثلاثمائة والف من الهجرة النبوية * على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية * على يد جامعها الفقير الذليل * أحمد بن اسمعيل * البرزنجي المدني * خادم العلم بالحرم الشريف النبوي * عفا الله عنه وعن والديه ومشايخه واخوانه والمسلمين والمسلمات أجمعين آمين

﴿ يقول راجى غفران المساوى مصححه محمد الزهرى الغمراوى ﴾

بعد حمد مفيض الخيرات ومدر سحائب الجود على سائر البريات والصلاة والسلام على مركز دائرة السعادة ومهبط الاسرار الربانية وقطب الصفوة السادة وعلى آله الطيبين الاطهار وصحبه النجباء الاخيار فقد تم بحمده تعالى طبع كتاب اصابة الداهى شاكلة اعراب ان لم يجد الاهى وهو لعمرى كتاب تحلى بدرر فوائده أذهان ذوى العرفان وتتكمل بغرر عوائده أرواح من لهم فى المعارف عظيم اتقان فهو مع صغر حجمه جمع تحقيقا كبيرا ومع قلة ورقاته أفاد من نوادر الفوائد كثيرا وكيف لا وهو لنادرة الزمان وقائد أزمة التحقيق والعرفان السيد الجليل وجوهرة العقد البرزنجى عديم المثيل العلامة السيد احمد بن السيد اسمعيل البرزنجى أحد علماء المدينة المنورة أطال الله بقاه ومنحه جليل رضاه فقد جاء فيه بما دل على ان للمتقدمين بقايا وأن للزمان من رجال التحقيق خبايا وقد أعاد طبعه وحلى بحسن التنسيق وضعه ملتزمه حضرة الاستاذ الفاضل والملاذ الكامل من له فى نشر الفوائد جميل المساعى وفى تسهيل الخيرات اجابة الداعى حضرة الشيخ محمد خضر جمل الله مسعاه وحقق فى اذاعة الخيرات نواياه وذلك بالمطبعة الحميدية المصرية الكائنة بشارع الحلوجى بجوار الرياض الازهريه ادارة الراجيين الاعانة من الله الكريم الفتاح حضرة الشيخ محمود البيطار الحلبى الكتبى وشريكه السيد محمد أبى الفضل الفلكى وفقهما الله لما فيه الخير والنجاح وذلك فى أواسط شهر رجب الفرد سنة ١٣١٦ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه

آمين

هذه أجوبة عن قول امام دار الهجرة

في موطئه (ان لم يجد الاهي)

لحضرة الاستاذ الفاضل

العلامة مولانا الشيخ سالم

بوحاجب التونسي

عفي عنه

آمين

﴿طبع﴾

(بالمطبعة الحميدية المصريه)

سنة ١٣١٦ هجريه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيد المرسلين * وعلى جميع اخوانه النبيين * وآله الطيبين * وصحابته الاكرمين * ومن تبعهم بالاحسان الى يوم الدين أما بعد فيقول الفقير الى رحمة ربه تعالى أحمد بن محمد العربى زروق انى لما كنت بالمدينة المنورة شرفها الله تعالى فى سالف التاريخ وقع من بعض العلماء المشهود لهم بكمال التحصيل والعرفان * والمشار اليهم فى علو المقام بالبنان * توقف فى اعراب جملة من قول امام دار الهجرة رضى الله تعالى عنه بموطئه فى باب من نذر المشى الى بيت الله تعالى الحرام وهى قوله وعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة ان لم يجد الا هى قائلا القواعد تقتضى ان يقال ان لم يجد الا اياها فتوجهت انظار المحققين بطيبة المشرفة لكشف القناع عن هذا الاستشكال ورمق بعض المجاورين بها ممن ينسب للعلم الشريف ويدعيه هذا التوقف بعين الاستصغار واستضعف أن يكون فى ذلك استشكال من غير ان بين وجها أو أقام على هذه الدعوى دليلا ورأيت انا كاتب عنها شيخنا العلامة المحقق جناب الشيخ سيدى سالم بوحاجب التونسى طالبا الافادة بما يزيح اشكال المسألة فكاتبته اذ ذاك بها وبادرنى بالجواب عن المسألة فى صورة مكتوب بما أسفر عن وجه الصواب فيها بحيث ان صاحب التوقف ذلك السيد الجليل لما اطلع عليه وقع لدى جنابه موقع القبول والاستحسان كما انتدب للجواب عن هذا التوقف فى رسالة أبدع فيها بذكر جواهر النظائر المكنونه * واستخراج كنوز الادلة المدفونه * شيخ العلم بالمدينة المنورة وحامل لوائه وواسطة عقد المحققين * وخلاصة الابرار الطيبين السيد الشريف حضرة الشيخ سيدى أحمد البرزنجى المدنى أمتع الله تعالى بطول

حياته ولنفاسة هـذه الاجوبة وغرابة هاته المسألة حيث لم يقع لسلف شراح كتاب الموطأ وخلفهم مما هو متـداول من الشروح تعرض لكشف غامض هـذه المسألة طلب من العبد بعض أهـل العلم ببلدنا طبع هذه الرسالة الفريدة وكذا جواب شيخنا المشار اليه حتى يحصل النفع بذلك فاجبته لطالوبه وأسعفته على مرغوبه راجيا مثوبة خدمة العـلم وأهله وشمول فضل الله تعالى وعفوه ودونك أيها المطالع هـذه الاجوبة المشار اليها بالورقات الآتية

يقول مصححه وأول ذلك ما جادت به قريحة فارس ميـدان البراعه * وسابق كل نحرير فى مضمار البراعـه * عـلامة الزمان * والمشار له بالبنان * صاحب الطبع السليم * وكرم النفس الباذخ العميم * وحيـد الدهر وفريد العصر من ليس له عن الفضائل حاجب * شيخنا سيدى سالم بوحاجب * أدام الله لنا بقاءه آمين وهذا جوابه الرائق المبانى * والشائق المعانى *

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

حرس الله تعالى مجد العمدة الفاضل الصفوة البارع أبى العباس سيدى أحـمد زروق الشريف أما بعد التحية الشاملة لجناب الاعز الوالد أحسـن الله عواقب الجميع فانى بعد رجوعى من قربص قد أطلعنى الصنو الاعز على الورقتين اللتـين أردتم ان يحرر العبد ما عنده فيما تضمنتاه انتهى فرأيت الورقة الاولى تتضمن توقف أحـد أعيان العلماء فى قول امامنا رضى الله عنه فى باب النذور من موطئه فيمن نذر المشى الى بيت الله ان كان لا يستطيع المشى فليمش ما قدر عليه ثم ليركب وعليه هدى بدنة أو بقرة أو شاة ان لم يجد الاهى اهـ حيث ان مقتضى القوانين العربيـة ان يقال الا اياها اذ الضمير مفعول تفرغ اليه الفعل المتعدى وهو يجد . وهذا الخدش واضح التعلق بعبارة الامام وهو رضى الله عنه وان لم يكن من أرباب السليقة العربية الذين يلتزم فى كلامهم عدم الحيادة عن قوانينها بل هو من الائمة الذين يحتج باقوالهم دون استعمالهم لكن حمل كلام

مثله على موافقة قواعد اللسان واجب ما أمكن وكان أول ما لاح للعبد عند سماع العبارة المذكورة ان تحمل على انابة ضمير الرفع عن ضمير النصب كما وقع عكسه فى المقالة الزنبورية أى فاذا هو اياها برواية الكسائى فان ابن مالك خرجها على باب الانابة ونظر ذلك بقراءة من قرأ اياك يعبد بضم ياء يعبد وهذه النيابة وان كان سبيلها السماع فكثرة ما ورد منها فى الابواب المعروفة كباب التوكيد ومجرور لولا والكاف تخفف أمر المخالفة كما قيل فى النصب على اسقاط الخافض ومجىء المصدر حالا فانهما سماعيان لكن لكثرتهما تساهل العلماء فى استعمالهما والتخريج عليهما وغاية ما يلزم انه لحن مألوف ولا يتغير المعنى به وقد نصوا على ان الصلاة لا تبطل باللحن الذى لا يغير المعنى فأحرى فى كلام البشر وأحسن من هذا كله ان يسلك بالعبارة طريقة التخريج على التوهم وهو غور من اغوار العربية يستلطفه العرفاء ولا يستضعفه الا الضعفاء ووجه لطفه ان المتكلم يبرز الكلام الواحد فى أسلوبين ويلون بردته بلونين ولا شك انه أجزل معنى وأوجز مبنى مثلا قوله تعالى لولا أخرتنى الى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين صدره تحضيض وعجزه بجزم أكن مشير الى تعليق شرطى وعلى هذا القياس فى كل تركيب خرج على التوهم وأقل ما فيه التفنن الذى يستحسنه الفصحاء وثانيا ان المتكلم يتظاهر بان همته مصروفة لجانب المعنى بحيث لا يبالى بعدم تناسق اللفظ أولا وآخرا وانه لسعة فصاحته لا يتقيد لسانه باسلوب ولا يكلف فكره ان يحفظ كيف نطق باول التركيب وانه من انتقاد المتشدقين فى فسحه * كما جاء شقيق عارضا رمحه واعلم ان التوهم لا يختص بالعطف ولا بنوع من الاعراب كالجر بل يجرى فى غير الاعراب كما ارتكبه حازم فى مقصورته حيث قال

والشمس ما ردت لغير يوشع * لما غزا ولعلى اذ غفا

فان هذا الكلام لو أخذ على ظاهره لافاد ان الشمس لم ترد لعلى رضى الله عنه وهو خلاف المقصود فلذلك خرجوه على توهم انه قال والشمس ما ردت الا ليوشع ولعلى ولكون الا

وغير يترادفان على معنى الاستثناء يتوهم وقوع أحدهما موقع الآخر وقد وقع عكس ما في بيت حازم في قول الشاعر

وما هاج هذا الشوق الا حمامة * تغنت على خضراء سمر قيودها

بجر سمر الذى هو نعت لحمامة فساغ الا بتوهم انه قال غير حمامة ومن وقوع التوهم في النصب قراءة من قرأ ومن وراء اسحق يعقوب بنصب يعقوب وذلك انه لا يصح عطفه على اسحق المجرور بالباء في قوله وبشرناه باسحاق اذ لزم عليه الفصل بين العاطف والمعطوف على مجرور وهو ممتنع لا تقول مررت بزيد واليوم عمرو فلذلك لجؤا لباب التوهم واعتبروا كانه قال بدل بشرناه وهبنا له لتقارب المعنى باعتبار القصد ويؤخذ من هذا ان ليس المراد بالتوهم ظاهره الذى لا يليق نسبته لكلام الله تعالى بل المراد منه التصور بصورة الواهم لنكتة كالتغالط والتجاهل والتعاشى عما يوهمه لفظ التوهم عبر عنه بعضهم كصاحب المغنى بالحمل على المعنى أى حمل لاحق الكلام على المعنى الذى يفهم من سابقه بدون تقدير شئ في نظم الكلام اذ لو ارتكب التقدير لم تبق حاجة لدعوى التوهم فالتقدير والتوهم طريقان متباينان وسلوك طريق التوهم في عبارة الموطا اسهل وأدق كما سيتضح فان قيل هذه الشواهد التى سقتها ليس فيها توهم برفع ما حقه النصب كما في عبارة الامام فلعل التوهم لا يجرى في الرفع فالجواب انه وقع أيضا في الرفع كما نقل عن سيبويه فانه قال واعلم ان ناسا من العرب يغلطون فيقولون انهم أجمعون ذاهبون وانك وزيد قائمان وذلك على ان معناه معنى الابتداء فيرى انه قال هم أجمعون كما قال

بدا لى انى لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا اذا كان آتيا

الخ قال ابن هشام مراده بالغلط ما عبر عنه غيره بالتوهم وهو ظاهر من كلامه ويوضحه التنظير بالبيت اهـ هذا وان التوهم لا يبعد ان يفيد زيادة على ما أشرنا اليه من التفنن وصرف الهمة لجانب المعنى ما عسى ان تقتضيه الحال من النكت وذلك

كتناقص العناية بالتوكيد فى نحو انهم أجمعون ذاهبون وتزايدها فى نحو لست مدرك
ما مضى ولا سابق الخ اذا تمهد هذا فنقول رفع الضمير فى عبارة الموطا مبنى على توهم ان
يجد نطق به بصورة المبنى للمفعول أى يوجد فارتفع الضمير بملاحظة ذلك المتوهم وقد
يتلمح من هاته الملاحظة نكتة مناسبة وهى الاشارة الى كون الناذر يبذل جهده
للحصول على البدنة أو البقرة حتى كأن عدم وجدانهما بدون استعمال البحث اللازم
لا يسوغ الانتقال الى الشاة وهذا لا يستفاد الا بتخييل بناء ذلك الفعل وهو يجد للمفعول
والمشعر بذلك التخييل هو رفع الضمير على التوهم أى تصور المصوغ للفاعل بصورة
المصوغ للمفعول هذا ولا يبعد اجراء التوهم فى العكس وهو تصور المصوغ للمفعول
بصورة المصوغ للفاعل فيرفع به بعد ان رفع به المفعول كما فى قوله

* ليبك يزيد ضارع لخصومة * فان يبك بعد ان أخذ مرفوعه وهو يزيد نائب
فاعل يجوز ان يلحظ بصيغته الاصلية فيرفع به ضارع على الفاعلية وبذلك يستغنى عن
التقدير الذى يذكرونه وان كان هو الاوفق بالقواعد وعند التحقيق اذا اعتبرنا كون
المقدر وهو يبكيه مستفادا من الفعل المذكور نجده ظلا وخيالا له فاى مانع من نسبة
ما للظل للاصل بملاحظة نوع تغيير فى صورته وغاية ما يستغرب فيه ان فعلا واحدا
رفع مرفوعين لكنه فى الحقيقة انما توجه لهما من جهتين والواحد بالشخص قد يكون
له جهتان يترتب على كل منهما أثرها ومن تأمل فيما شرحنا به التوهم يراه من شيعة
الاستخدام الذى هو من محاسن الكلام فان توسع العرب الذى سوغ ان يطلق اسم
بمعنى مخصوص ثم يعاد عليه ضمير بمعنى آخر لا يأبى ان يطلق فعل بكيفية مخصوصة وبعد
ان يستوفى مرفوعه بمقتضاها يذكر له مرفوع يناسب كيفيته الاخرى فالاول ترديد
للفظ الواحد بين معنيين والثانى ترديد للمعنى الواحد بين صورتين ولا يقال ان هذا قياس
فى اللغة لان التراكيب مسموعة وانما الكلام فى تخريجها على التوهم أو على التقدير
مثلا وتخصيص الاستخدام بالضمير مجرد اصطلاح فقد اجراه بعضهم فى حرف الاستثناء

وفى

وفى ذهنى ان الشهاب الخفاجى خرج عليه قول الشاعر

* وحديث حبي ليس بالمنسوخ الا فى الدفاتر * فالنسخ أريد منه أولا نسخ الحكم ثم فى الاستثناء أريد الكتابة وقد كنت عرضت على شيخنا سيدى محمد معاوية قدس الله روحه اجراء الاستخدام فى حرف العطف فى نحو قوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فرارا من الجمع بين الحقيقة والمجاز فى لفظ جاء فاستحسن ذلك وايده بان العاطف كناية الفعل كما ان كناية الاسم الضمير وهاته التنظيرات جرتها المناسبة

ولربما ساق الحديث بعض ما * ليس النذى اليه بالمحتاج

وظاهر ان الغرض المقصود هنا من تصحيح عبارة الموطا لا يستدعى هذا الاسهاب اذ ملخصه ان الضمير رفع على توهم بناء الفعل للنائب ونظيره قول العرب انهم أجمعون ذاهبون واشباهه والتوهم كما تقدم بسطه لا يختص بباب دون باب ولا بنوع من أنواع الاعراب فلا يبعد التخريج عليه من الاعراب وبهداية الله سبحانه سلوك سبل الصواب والسلام من

محرره خادم العلم الشريف سالم بوحاجب كان

الله تعالى له وكتب فى رجب

سنة ١٣٠٨

﴿يقول راجى غفران المساوى مصححه محمد الزهرى الغمراوى﴾

الحمد لله الذى نصب للانام دلائل وجوده وأفاض عليهم سجال نعمائه فعمهم ماثر جوده والصلاة والسلام على انسان عين الكمال وخلاصة المجد وسر ذوى النوال وعلى آله سفينة النجاه وأصحابه نجوم الاهتداء وغرر الجباه ﴿أما بعد﴾ فقد تم بحمده تعالى طبع هذه الرسالة والدرة التى زانها كونها جوابا عن امام دار الهجرة والرسالة أبانت عن كبير فضل عملها وأزرت محاسنها بمن عظمت نخراوتها ولا غرو ان كانت آيات تحقيق وبينات فضل وخلاصة تدقيق اذ هى نسيج علامة الدهر وزهر روض فضل كبير القدر العلامة الفاضل والملاذ الكامل الشيخ سالم بوحاجب التونسى لازالت معاليه ولا فنيت فى التحقيق أياديه وكان عبوق نشرها ونثر لطيف زهرها بمساعى حضرة الملتزم الفاضل والملاذ الكامل الاستاذ الشيخ محمد خضر ادام الله عليه نعمه وجعل له من التوفيق أتمه وذلك بالمطبعة الحميدية المصريه الكائنة بشارع الحلوجى بجوار الرياض الازهريه ادارة الراجيين الاعانة من الله الكريم الفتاح حضرة الشيخ محمود البيطار الحلبى الكتبى وشريكه السيد محمد ابى الفضل الفلكى وفقهما الله لما فيه الخير والنجاح وذلك فى أواسط شهر رجب الفرد سنة ١٣١٦ هجريه على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيه

آمين